خلال استقباله الجبري و رئيس وأعضاء اللجنة الأوليمبية الكويتية

الغانم : أهم رسالة ودرس يجب أن نتعلمه من هذه الأزمة بأنه لا يضيع حق وراءه مطالب

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمكتبه أمس وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري يرافقه رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر الصباح وأعضاء مجلس إدارة اللجنة والمدير العام لهيئة الرياضة حمود فليطح الشمري.

وفي مستهل اللقاء أعرب الغانم عن شكره وتقديره الكبيرين صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على جهوده ومتابعته للملف الرياضي منذ بدايته إلى هذه اللحظة والتي أسفرت عن رفع الإيقاف الرياضي عن الكويت بشكل نهائي.

وأضاف الغانم أن الإيقاف تسبب في ظلم الرياضيين الكويتيين والشباب الكويتي مشيرًا إلى أنه «لولا تضافر الجهود والعمل بشكل جماعي سواء من الجانب الحكومي الوزير الأسبق الشيخ سلمان الحمود والوزير خالد الروضان ومن ثم توج هذا العمل في فترة الأخ الوزير محمد الجبري وأيضا الأفاضل في الهيئة الإخوة الدكتور حمود فليطح والدكتور صقر الملا والأخ حمود الصباح ومن سبقهم الشيخ أحمد المنصور والأخ فيصل الجزاف وكثر قد لا يسع المجال لذكر كل هذه الأسماء وأيضا من خلفهم كل الجنود المجهولين».

وقال الغانم» ومن الجانب البرلماني أعتز بإخواني أعضاء لجنة الشباب والرياضة والأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس ولا أود ذكر أسمائهم حتى لا أبخس أحدًا حقه، لكن فعلا كانت خارطة طريق شاقة وليست سهلة وكان هناك من يضع العراقيل والعوائق ولكن ولله الحمد بفضل تضافر الجميع استطعنا أن نجتازها جميعًا».

وذكر الغانم» أذكركم في جلسة 3 ديسمبر 2017 عندما حضرت الحكومة مشكورة بناء على دعوة وجهتها كرئيس للمجلس وحضر غالبية النواب في ظل وجود ممثلين لمن كان يريد لهذه الأزمة أن تستمر، وكانوا يحرضون النواب على عدم الحضور وأن هذه الجلسة لا يمكن أن تخرج بنتيجة وقاطعوا هذه الجلسة».

وأشار » أقول يمهل ولا يهمل، فاليوم بيقين راسخ وبدون شك اتضح أن كل الخطوات التي اتخذناها كانت سليمة، وأن القانون رقم 87 لعام 2017 هو السائد وليس قانون 26 الذي كان يطالب بعودته البعض ويصر بأنه لن يرفع الإيقاف إلا بالعودة إلى قانون 26».

وأوضح الغانم أن » قانون 26 لم يعد قائمًا وقانون 87 لعام 2017 هو السائد والذي يحقق مطالبنا ومطالب اللجنة الأوليمبية الدولية وأيضا هناك من كان يقول إنه لن تعود الرياضة ما لم تعد المجالس المنحلة، وهذه هي المجالس المنحلة لم تعد وعادت الرياضة ورفع الإيقاف».

وقال » بالنسبة لي أهم رسالة ودرس يجب أن نتعلمه من هذه الأزمة التي مررنا بها بأنه لا يضيع حق وراءه مطالب، فنحن ككويتيين أصحاب حق تعرضنا لظلم وبتضافر جهودنا جميعًا وبرعاية أبوية كريمة من حضرة صاحب السمو وسمو ولي عهده استطعنا أن نصل إلى هذه النتيجة التي نراها اليوم». وأضاف أن » اليوم صفحة جديدة اليوم انطلاقة جديدة وبداية جديدة وأنا كنت عودًا من حزمة مع إخواني في الحكومة أو الجسم الرياضي وعلى المستوى الشعبي من الرياضيين والإعلاميين عملنا حتى نرفع الإيقاف، والآن نسلمكم هذه الأمانة أخي الشيخ فهد ناصر صباح الأحمد وإخوانه أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأوليمبية الكويتية».

■ اتضح أن كل خطواتنا كانت سليمة وأن قانون 87 هو السائد وليس 26

■ كنت عوداً من حزمة مع إخواني في الحكومة والجسم الرياضي لرفع الإيقاف

الغانم لدى استقباله الجبري وبمعيته رئيس وأعضاء اللجنة الأوليمبية الكويتية

وأكد الغانم» اعتقد أن الاختيارات كانت كلها اختيارات ناجحة وسليمة، فعلًا الإرادة التي كانت خلف هذا المشوار هو أن نصل إلى هذه النقطة بأن نسلم سدة القيادة إلى من نثق إن شاء الله بأمانتهم وبجهدهم وبإخلاصهم».

وأضاف » واثق كل الثقة أنكم على قدرة من النهوض بالرياضة الكويتية مرة أخرى وأن نعوض الفترة السابقة، خاصة أن الجانب الشبابي طاغ على مجلس الإدارة لكنه مدعم بالإخوة الأفاضل أصحاب الخبرة الذين لن يبخلوا عليكم بخبرتهم».

وأكد أن » المهمة ليست سهلة والمسؤولية كبيرة وكلنا ثقة فيك يا بو صباح وإخوانك وأخواتك أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية بأن يستعيد الجسم الرياضي الكويتي عافيته وصحته ويعود إلى سابق عهده منافسًا في كل المحافل الدولية».

من جهته قال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري» باسمي وباسم إخواني في هيئة الرياضة واللجنة الأولمبية نقدم لك الشكر على الدعم اللامحدود لحل هذه القضية العالقة لسنوات طويلة».

وأضاف الجبري مخاطبًا الغانم » هذه حقيقة يجب أن نقولها بكل صراحة بأنه لولا جهدك وعملك الدؤوب سواء وأنت على رأس السلطة التشريعية أو حتى من خلال دعمك لهذا الملف بشكل كامل لما وصلنا لهذه النتيجة، وكل هذا الدعم جاء بتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء والقيادة السياسية، ولكن دعمك اللامحدود في هذا الملف تحديدًا بإقرار القوانين أوصلنا إلى ما تحقق اليوم وفرحة أهل الكويت جميعًا برفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية».

وتابع » زيارتنا لك اليوم لكي نقدم لك الشكر والامتنان على كل الدعم الذي قدمته لطي صفحة الإيقاف، واليوم بدأنا صفحة جديدة ومرحلة جديدة لنرى علم الكويت يرفرف في المحافل الدولية، ويعجز اللسان عن الشكر وأن نعطيك حقك في هذا الملف الذي ساهمت وكنت أحد الأساسيين في حل هذا الملف العالق فشكرًا جزيلًا لك».

وأعرب رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر الصباح عن شكره لرئيس مجلس الأمة لحرصه على استقبال أعضاء اللجنة الأولمبية الكويتية الجدد في بيت الأمة للشد من أزرهم مشيدا بدور الغانم في رفع الإيقاف الرياضي عن دولة الكويت.

وقال الشيخ فهد إن » أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية عناصر شابة تمتلك طموحات كبيرة للتطوير وتحقيق توجيهات صاحب السمو أمير البلاد بالعمل على تحقيق نقلة نوعية في هذا المجال». وأشاد الشيخ فهد بدعم الحكومة ومجلس الأمة لأعضاء اللجنة الجدد مؤكدًا أن دعم السلطتين حافز لتطلع أعضاء الأولمبية بأن يكونوا على قدر المسؤولية.

■ كان هناك من يضع العراقيل وبفضل تضافر الجميع استطعنا أن نجتازها

■ اثق كل الثقة بقدرتكم على النهوض بالرياضة الكويتية مرة أخرى

بدوره قال المدير العام لهيئة الرياضة حمود فليطح «لقد عاصرت أزمة الرياضة لفترة طويلة واطلعت على تطوراتها، وجهود رئيسي السطلتين بدءًا من صدور توجيهات سمو الأمير لهما بحل أزمة الرياضة وتشكيل لجنة وزارية من 3 وزراء ووضع بعض الأفكار الرئيسية لحل الأزمة.

وأشاد فليطح بدور رئيس مجلس الأمة وجهوده الكبيرة في تلك الأزمة الذي كان داعمًا ومشجعًا في مراحل المفاوضات الأولى، مشيرًا إلى أن ذلك الدعم كان حافزًا كبيرًا في مراحل الإخفاق التي مرت بالفريق المفاوض في بعض الأحيان.

وذكر فليطح أن التنسيق الذي تم بين الهيئة ولجنة الشباب والرياضة البرلمانية والذي لعب دورًا في ترتيب الأفكار وتحديد البنود التي يتم طرحها خلال الاجتماعات مع اللجنة الأولمبية الدولية والحدود التي يتوقف عندها التفاوض حتى لا تمس سمعة البلد.

وأعرب عن ارتياحه بنجاح كل تلك الجهود التي بذلت في تحقيق جميع متطلبات اللجنة الأولمبية ورفع الإيقاف نهائيًا عن الكويت، مطالبًا رئيس المجلس وأعضاء لجنة الشباب والرياضة البرلمانية دعم ميزانية هيئة الرياضة من أجل تطوير الرياضة.

وفي نهاية اللقاء سلم الشيخ فهد الناصر الصباح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم نسخة من قرار اللجنة الأولمبية الدولية برفع الإيقاف الرياضي نهائيًا عن الكويت.

وحضر اللقاء عضو مجلس الأمة النائب أحمد نبيل الفضل ونائب المدير العام لهيئة الرياضة لشؤون الإنشاءات والصيانة الشيخ حمود المبارك الصباح ونائب المدير العام لهيئة الرياضة لشؤون الرياضة الدكتور صقر الملا ونائب رئيس اللجنة الأولمبية محمد نبيل جعفر وأمين السر حسين علي المسلم وأعضاء اللجنة الشيخ مبارك فيصل نواف الأحمد الصباح والشيخ جابر ثامر جابر الأحمد الصباح وعلي جابر المري ونائل عبدالله العوضي ومساعد عدنان العجيل والدكتور سعود هلال الحربي وبدر أحمد المطوع وغازي فيصل الجريوي.

الاتفاقية تمنع أي تضارب أو ازدواجية على نحو يحقق سرعة ودقة إنهاء المعاملات

«التجارة» و«المركزي» يوقعان مذكرة تفاهم بشأن الترخيص لأعمال الدفع الإلكتروني

وزارة التجارة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة توقيعها مذكرة تفاهم مع بنك الكويت المركزي بشأن تحديد أطر التنسيق بين الجهتين بشأن مرحلة الترخيص لشركات التمويل وشركات الصرافة وشركات المعلومات الائتمانية والشركات والمؤسسات المرخص لها بمزاولة أعمال الدفع الإلكتروني.

وأضافت (التجارة) في بيان صحافي أمس ان الاتفاقية تمنع أي تضارب أو ازدواجية مع (المركزي) وذلك على نحو يحقق في النهاية سرعة ودقة إنهاء معاملات هذه الوحدات ويسمح بالقيام بالدور الرقابي المنوط بكل من (المركزي) و(التجارة).

وأفادت ان تقديم طلبات التأسيس إلى (المركزي) مباشرة من أجل إصدار القرار بالموافقة أو الرفض ويقوم البنك بإخطار مقدمي الطلب والوزارة وهيئة تشجيع الإستثمار المباشر (في حال فروع البنوك الأجنبية) بقراره مضيفة أن (التجارة) تقوم بإصدار الترخيص اللازم للوحدة لمزاولة النشاط وفق المتطلبات اللازمة في هذا الشأن.

ولفتت إلى أنه لا يجوز لأي وحدة ممارسة النشاط قبل القيد في السجل المعد لدى (المركزي) مشيرة إلى أن طلب مزاولة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني للأموال يقدم لهم للقيد في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى البنك. وأشارت إلى انه لا يجوز مزاولة النشاط للفروع الأجنبية قبل القيد في السجل المعد لدى (المركزي) منوهة إلى أن تقديم الوحدة بطلب فتح فروع لها سواء داخل الكويت أو خارجها إلى (المركزي) مباشرة.

وأوضحت ان المركزي يقوم بإخطار مقدمي الطلب والوزارة وهيئة تشجيع الإستثمار المباشر بقراره في حين تتولى الوزارة النظر في طلبات تجديد التراخيص الممنوحة للوحدة أو للفروع التابعة لها دون الرجوع إلى المركزي ما لم تراه الوزارة سببا لاستطلاع رأي البنك قبل التجديد.

وذكرت (التجارة) أنها تقوم سنويا بتحديث أسماء كل من شركات التمويل والصرافة والمعلومات الائتمانية والمؤسسات المرخص لها ل(المركزي) لمزاولة أعمال الدفع الإلكتروني للأموال ووكلائهم في حين يتولى البنك متابعة الشركات المعنية لتصويب البيانات الخاصة بها أو الوزارة بحسب الحالة.

ولفتت إلى أنه سيتم وضع آلية ونظام للربط الإلكتروني بين الجهتين يتم من خلالها تبادل المعلومات التي تتعلق بالتراخيص الصادرة من الوزارة للوحدات الخاضعة لرقابته وكما تقوم الوزارة كذلك بتعليق أو إلغاء الترخيص بناء على طلب من (المركزي) موضحا به أسباب هذا الطلب.

وأشارت إلى أنه يتم تبادل المعلومات بين الجهتين بشأن المخالفات التي يتم رصدها من قبل الوزارة لأحكام قانون البنك وتعليماته أو المخالفات التي يتم رصدها من قبل (المركزي) لأحكام قانون الشركات وقانون المعاملات الإلكترونية عبر أدواتها الرقابية على الوحدات المعنية وذلك لاتخاذ الإجراء المناسب بشأن المخالفات التي تتعلق بالجهات.

الشاهين لإطلاق اسم عبدالرحمن العوضي على أحد المرافق الصحية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة لإطلاق اسم الراحل د. عبدالرحمن العوضي على أحد المرافق الصحية، تقديرا وعرفانا لجهوده.

وقال الشاهين في اقتراحه:

فقدت الكويت أخيراً أحد رجالاتها المخلصين وزير الصحة ووزير التخطيط وعضو مجلس الأمة الأسبق د. عبدالرحمن العوضي.

وحصل الفقيد على شهادة الثانوية العامة وحصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1958، ونال شهادة الدكتوراه في الطب من المملكة المتحدة، كما حصل على شهادة الماجستير في الصحة العامة من الولايات المتحدة الامريكية.

وقد خدم الراحل بلده في شتى المجالات والقطاعات، وتدرج في المناصب القيادية بوزارة الصحة حتى تولى منصب وزير الصحة بعد نجاحه في انتخابات مجلس الأمة عام 1975، كما تولى وزارتي الصحة والتخطيط عام 1983، وكان وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء 1990، وشهدت الكويت خلال فترة توليه منصب وزير الصحة نهضة صحية شاملة، حيث بنيت أغلب المستشفيات، بالإضافة إلى ذلك نال الكثير من المناصب الدولية والشهادات العلمية والفخرية محلياً ودولياً، واعتنى بالطب الإسلامي وتعريب العلوم الطبية. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

» إطلاق اسم الفقيد الدكتور عبدالرحمن العوضي على احد المرافق الصحية، تقديرا وعرفانا لجهود الراحل رحمه الله تعالى ».

أسامة الشاهين

انجزتها «التراخيص الهندسية» بالعاصمة خلال مايو الماضي

البلدية : تحصيل 1530 ديناراً نظير إصدار 104 تراخيص

اعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الحصيلة التي حققتها إدارة التراخيص الهندسية بالعاصمة خلال مايو الماضي حيث قامت الادارة باصدار 104 ترخيص برسوم بلغت 1530 دينارا.

وفي هذا الصدد اوضح مدير إدارة التراخيص الهندسية بالعاصمة المهندس نزار العواد بان الادارة قامت بإصدار كافة التراخيص الخاصة بالبناء بالسكن الخاص والاستثماري الى جانب اصدار كافة التراخيص الخاصة بالتعديلات والإضافة والترميم والهدم ودراسة كافة المخططات الانشائية للإعلانات بالإضافة إلى متابعة أعمال تعهدات الاشراف الخاصة بالمكاتب الهندسية ووقت انتهائها ، لافتا إلى انه قد تم اصدار 104 ترخيص برسوم 1530 دينارا.

واضاف العواد بانه قد تم إصدار 34 ترخيص بناء جديد فضلا عن 57ترخيص تعديل وإضافة و 9 تراخيص هد م و3 تراخيص زراعة فضلا عن ترخيص ترميم.

وأشار العواد إلى ان إجمالي الكتب التي تم رد فيها على وزارة التجارة 2828 كتاب منها 2579 كتاب عبر التراسل الالكتروني ، مشيرا إلى ان إجمالي الكتب الصادرة من الادارة 113 كتابا.

بلدية الكويت